

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/430

30 August 1989

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون
البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة
النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٢	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤	إسرائيل
٥	قطر
٦	مصر

أولا - مقدمة

١ - في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٥/٤٣ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" ، وفيما يلي نص فقرات منطوقه :

"إن الجمعية العامة ،

..."

١" - تحث جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتدعو البلدان المعنية الى التقيد ، كوسيلة لتحقيق هذه الغاية ، بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(١) ؛

٣" - تطلب الى جميع بلدان المنطقة التي لم توافق على إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن تقوم بذلك ، ريثما يتم إنشاء هذه المنطقة ؛

٣" - تدعو هذه البلدان أن تقوم ، ريثما يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ، بإعلان تأييدها لإنشاء هذه المنطقة ، تمشيا مع الفقرة ٦٣ (د) من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(٢) ، وأن تودع هذه الاعلانات لدى مجلس الأمن ؛

٤" - تدعو أيضا تلك البلدان الى الامتناع ، ريثما يتم إنشاء هذه المنطقة ، عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها أو الحصول عليها على أي نحو آخر ، وعن السماح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيها أو في أراضي واقعة تحت سيطرتها ؛

(١) قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د-٢٢) ، المرفق .

(٢) قرار الجمعية العامة د/١٠ - ٢٠١٠ .

٥" - تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول الأخرى إلى تقديم مساعدتها في إنشاء المنطقة وإلى الامتناع في الوقت نفسه عن أي عمل يتعارض مع نص وروح هذا القرار ؛

٦" - تتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الذي يتضمن آراء الأطراف المعنية فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط^(٣) ؛

٧" - تحيط علماً بالتقرير المذكور أعلاه ؛

٨" - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع بدراسة عن التدابير الفعالة والتي يمكن التحقق منها ، الكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ، مع مراعاة ظروف وخصائص منطقة الشرق الأوسط وأيضا آراء ومقترحات الأطراف في المنطقة وأن يقدم هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ؛

٩" - تطلب إلى الأطراف في المنطقة أن تقدم إلى الأمين العام آراءها ومقترحاتها بصدد التدابير المطلوبة في الفقرة ٨ أعلاه ؛

١٠" - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والأربعين ، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار ؛

١١" - .- تقرير أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".

٢ - وعملاً بالفقرة ٨ من القرار ، عين الأمين العام مؤخراً عدداً صغيراً من الخبراء الاستشاريين لمساعدته في الاضطلاع بدراسة عن التدابير الفعالة والتي يمكن التحقق منها ، الكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق

الأوسط ، مع مراعاة ظروف وخصائص منطقة الشرق الأوسط وأيضا آراء ومقترحات الأطراف في المنطقة . وقد شرع الخبراء الاستشاريون بعملهم المتعلق بالدراسة ، وستراعي الدراسة الردود الواردة في هذا التقرير .

٣ - وعملا بالفقرة ٩ من القرار ، طلب الأمين العام الى الأطراف في المنطقة ، فسي مذكرة شغوية مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أن تقدم آراءها ومقترحاتها فيما يتعلق بالتدابير المطلوبة في الفقرة ٨ من القرار . وقد تلقى الأمين العام ، حتى الآن ، ردودا من اسرائيل وقطر ومصر ، واستنسخت هذه الردود في الفرع الثاني من هذا التقرير . وستصدر أية ردود لاحقة في اضافة الى هذه الوثيقة ، وسيوجه انتباه الخبراء الاستشاريين اليها .

٤ - وعملا بالفقرة ١٠ من القرار ، يقدم الأمين العام هذا التقرير عن تنفيذ القرار .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اسرائيل

[الاصل : بالانكليزية]

[١٩ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - دأبت اسرائيل على تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ولذلك أصبحت في السنوات الأخيرة طرفا في توافق الآراء الذي تحقق في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الهدف . ويقوم تصور اسرائيل لأي منطقة خالية من الأسلحة النووية على السابقتين الناجحتين الوحيدتين الموجودتين حاليا في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) وفي جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا) . كما يقوم هذا الفهم أيضا على توصيات اللجنة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والأمن المعروفة باسم لجنة بالمي ، وهي واردة في الفقرة ٥-٣ من تقريرها (انظر الوثيقة A/CN.10/38 المؤرخة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣) .

٢ - وتشمل المكوك المذكورة أعلاه المبادئ التالية :

(أ) مبادرة نابغة من دول المنطقة التي يتعلق بها الامر ؛

(ب) مفاوضات حرة ومباشرة بينها ؛

(ج) تأكيدات متبادلة وملزمة بين هذه الدول كجزء من معاهدة منشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية .

٣ - هذه هي الشروط الأساسية لايجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية لها مصداقيتها ، ولايجاد ثقة لا غموض فيها في جدية عزم أطراف التفاوض والتعاقد . وبدون هذه العناصر تكون فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية مجرد اقتراح خال من أي مضمون محسوس .

٤ - وقد دعت اسرائيل دول المنطقة مرارا الى التفاوض على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط . ولكن هذه الدعوات ما زالت تنتظر القبول . وما زالت اسرائيل متمسكة بها .

٥ - ويتشرف الممثل الدائم لاسرائيل بالانابة بتوجيه اهتمام الامين العام الى التعليقات السابقة التي قدمتها اسرائيل في هذا الصدد في رسالتيها المؤرختين في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (A/40/383) وفي ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ (انظر A/41/465 ، الفرع الثاني) .

قطر

[الاصل : بالعربية]

[٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - دأبت دولة قطر على تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ، اعتقادا منها بأن إنشاءها يساهم في عملية نزع السلاح النووي ، ولقلقها المتزايد الذي تشاطر فيه بقية الدول العربية في المنطقة ، الناتج عن امتلاك اسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة النووية ووسائل نقلها ، مما يهدد أمن وسلم العالم

بصورة عامة والمنطقة المعنية بصورة خاصة ، كما سبق وأشارت الى ذلك قرارات الجمعية العامة حول تسليح اسرائيل النووي .

٢ - وقد أيدت دولة قطر أثناء الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة القرار ٦٥/٤٣ الذي طلبت فيه الجمعية العامة أن يضع الأمين العام دراسة عن الوسائل الفعالة التي من شأنها تسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، آخذاً بالاعتبار ظروف المنطقة وخصائصها مع الآراء والاقتراحات التي تبديها حكومات بلدان المنطقة .

٣ - وترى دولة قطر التي انضمت في شهر آذار/مارس ١٩٨٩ الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (None proliferation treaty) أن الدراسة التي سيضعها الأمين العام يجب أن تتضمن مطالبة دول المنطقة بالانضمام الى تلك المعاهدة إن لم تكن قد انضمت اليها بعد ، وبانتظار انضمامها ينبغي أن تخضع مرافقها النووية للنظام الدولي وللتفتيش والضمانات . كما ترى أن على الدول المصدرة للمواد النووية أن تعلن عن صادراتها ووجهتها ، وأن على الدول المستوردة أن تقوم بالاعلان عما استوردته واخضاعه للمراقبة الدولية .

٤ - ولقد نمت قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع على أحكام عديده أهمها مطالبة دول المنطقة بالامتناع عن صنع وتطوير وتخزين الأسلحة النووية واخضاع مرافقها النووية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وغير ذلك من الاحكام التي من شأنها إن طبقت تسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

مصر

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩]

١ - لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط على مر القرون ، رغم أهميتها الاستراتيجية أو ربما بسبب أهميتها الاستراتيجية ، حلبة للعديد من النزاعات الإقليمية والعالمية . ومع استحداث الأسلحة وأنظمة الأسلحة الجديدة ، وخاصة ظهور الأسلحة النووية ، ازدادت المخاطر التي تنطوي عليها النزاعات المسلحة المتكررة في المنطقة حتى بلغت أبعاداً وخيمة العواقب . ويهدف اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق

الأوسط ، الذي طرحته أملا جمهورية ايران الاسلامية ، وشاركت في تقديمه مصر التي أصبحت في وقت لاحق المقدم الوحيد للاقتراح ، إلى عزل المنطقة عن خطر لا تستطيع أن تتحمله نظرا إلى طبيعتها المتقلبة .

٢ - وعلى مر السنين ، توصل المجتمع الدولي بالتدريج ، ومن خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلى مجموعة من المبادئ والتدابير المؤقتة التي ينبغي أن تشكل الأساس الذي يقوم عليه إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط وأن تفضي إلى ذلك . وفي عام ١٩٨٠ ، اعتمدت الجمعية العامة للمرة الأولى هذه المجموعة من المبادئ والتدابير بتوافق الآراء في قراره ١٤٧/٢٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . ومنذ ذلك الوقت ، اعتمدت الدورات المتتالية للجمعية العامة قرارات مماثلة ، كان آخرها القرار ٦٥/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ويطلب هذا القرار إجراء دراسة عن التدابير الفعالة والتي يمكن التحقق منها ، الكفيلة بتيسير إنشاء هذه المنطقة . ويبين طلب إجراء هذه الدراسة ، وهو نتيجة طبيعية للقرارات السابقة ، الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد ، وفي تحويل هذه المبادئ التي اعتمدت بتوافق الآراء إلى تدابير ملموسة . وتتفق هذه الرغبة مع موضوعين من المواضيع الهامة المتكررة في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة وفي جميع القرارات السابقة المعتمدة بتوافق الآراء : وهما أنه ينبغي خلال السعي نحو إنشاء هذه المنطقة اتخاذ تدابير مؤقتة لعزل المنطقة عن الاخطار النووية ؛ وأن الظروف والخصائص الخاصة للمنطقة ، وإن كانت بطبيعة الحال فريدة في نوعها وينبغي أخذها في الاعتبار ، فإن مفهوم إنشاء هذه المنطقة واستحداث الافكار التي ترسي الأساس لتنفيذه ينبغي ألا يكونا رهينة لهذه الظروف والخصائص .

٣ - وفي هذه المرحلة ، هناك عاملان رئيسيان أعاقا أو تسببا في تعقيد الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . أولهما طبيعة البرنامج النووي الاسرائيلي المنذرة بالسوء ، واستمرار اسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق) ، أو تطبيق الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مرافقها النووية . فإن إصرار اسرائيل على هذا الموقف ، في الوقت الذي انضمت فيه جميع الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط التي لديها أي نوع من البرامج النووية إلى المعاهدة ، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة المخاوف المتعلقة بطبيعة وأهداف البرنامج النووي الاسرائيلي . وتطلب مصر إلى اسرائيل إزالة هذه المخاوف بتطبيق الضمانات الشاملة على مرافقها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

٤ - والعنصر الآخر الذي لا شك في أنه يعقد عملية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو استمرار أزمة الشرق الأوسط بكل ما يترتب عليها . ولا بد لأي تطورات ايجابية في عملية السلم أن تؤثر ايجابيا في الجهود المبذولة لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، بيد أننا لا نستطيع انتظار هذه التطورات . فنحن لا نستطيع المجازفة بإقحام العنصر النووي في أي اشتباكات عداوية تحدث في الشرق الأوسط مستقبلا . ورأي مصر المتروكي هو أن نزاع الشرق الأوسط وإن كان بلا شك عامل تعقيد فإنه ليس عقبة يستحيل تخطيها أمام انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . ذلك أن وجود هذا النزاع بكل ما يحمله من مخاطر وأخطار هو سبب اضافي لمضاعفة جهودنا في هذا الصدد بشعور متزايد بالحاج الامر . كما أن مصر تؤمن مخلصا بأن التقدم نحو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة سيكون له آثار ايجابية في عملية السلم في الشرق الأوسط .

٥ - وتؤمن مصر بأن الأطراف المعنية بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وخصوصا دول المنطقة ، مسؤولة بالدرجة الاولى ، وإن لم تكن وحدها ، عن وضع وتنفيذ اجراءات مؤقتة تضع الأساس لانشاء هذه المنطقة . وباستطاعة الأمم المتحدة ، بل من واجبها ، بوصفها مركز التنسيق للنظام العالمي المعاصر ، أن تقوم بدورها كإطار لتبادل الآراء يدفع هذه العملية بادخال أفكار جديدة ، مع مراعاة خصائص المنطقة . وينبغي أن تكون هذه الآراء فعالة وقابلة للتحقق وممكنة التنفيذ ، كما أن على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في تأمين التنفيذ المخلص والكامل لأي اجراءات تعتمد أو يتفق عليها .

٦ - وانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر ينطوي على قضايا سياسية وقانونية كثيرة ، وهي قضايا تتمثل بالشواغل الأمنية اقليمية وعالمية . وبعض هذه القضايا ذو طبيعة سياسية عامة وبعضها يغلب عليه الطابع القانوني والتقني . ويجب تعيين الحدود الجغرافية لهذه المنطقة المقترحة . فهذه قضية لم تلق اهتماما كثيرا في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وترى مصر أن تكون طبيعة الاقتراح والاعتبارات السياسية والجغرافية عاملا في تعيين حدود المنطقة . وهناك قضية أخرى هي نطاق الأنشطة المحظورة . وكانت الجمعية العامة قد عالجت في قراراتها هذه القضية بوجه عام وبأسلوب تعتبره مصر مقبولا أساسا . بيد أنه يحتاج الى بلورة أكثر بحيث يعكس بوضوح الطابع الحقيقي للمنطقة المقترحة . ويجب أن تقتصر بتحديد الأنشطة المحظورة تدابير تحقق سليمة وفعالة . ولا حاجة الى التأكيد على هذا العنصر ، وينبغي أن تكون هذه الاجراءات على الأقل "كاملة في نطاقها" ، بل وأن تتجاوز ذلك .

ومن الاساسي بالذات ايجاد ضمانات مناسبة نظرا لتاريخ النزاع في المنطقة الذي لا شك في أنه سوف يترك بذور الشك بين الاطراف في المنطقة بعض الوقت لاسباب مفهومة تماما . كما أن الصلة بالدول غير الاطراف في المنطقة ، وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هي أيضا قضية تحتاج الى تحديد واضح . وهناك قضية أخرى هي الشكل الذي تتخذه أية ترتيبات ملزمة يتفق عليها .

٧ - وأخيرا وليس آخرا ، لابد من الاتفاق على أساليب المفاوضات التي تنشئ هذه المنطقة . وهذه القضية مازالت موضع خلاف . ومصر منفتحة لاية أفكار تتعلق بكيفية السير في هذه العملية . ومن المفروغ منه أن انشاء هذه المنطقة ينبغي أن يكون ، طبقا للفقرة ٦٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (قرار الجمعية العامة د ١ - ٢/١٠) ، "على أساس ترتيبات يتم التوصل اليها بمحض الاختيار بين دول المنطقة المعنية" ، وكذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة ٦١ من الوثيقة الختامية وهو "أن تؤخذ خصائص كل منطقة في الحسبان" . وبمراعاة هذين المبدأين ، ينبغي تجاوز الاختلاف في الرأي حول أساليب انشاء هذه المنطقة على أساس ما هو عملي ومناسب سياسيا في هذه المرحلة .

٨ - ويمكن للدراسة التي أسندت الى الامين العام للأمم المتحدة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٤٣ أن تكون منطلقا طيبا نحو ايجاد مواقف مشتركة من كثير من القضايا المذكورة أعلاه ، وإن لم يكن من المتوقع أن تحل الكثير من هذه القضايا البالغة التشابك والتعقيد . ومن رأي مصر أن هذه الدراسة يمكن أن تسهم اسهاما قيما في عملية انشاء المنطقة ، وذلك بايضاحها لمختلف جوانب القضايا التي تنطوي عليها هذه العملية وبزيادة تركيز الجهود الرامية الى الهدف المشترك الذي التزم المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة بتحقيقه ، وهو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط . ومع ذلك ينبغي أن يكون جوهر الدراسة موجها نحو التركيز وتقديم توصيات بشأن التدابير الفعالة والتي يمكن التحقق منها الكفيلة بتيسير انشاء هذه المنطقة ، طبقا لما جاء في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٤٣ . وسوف تتأثر هذه التوصيات بطبيعة الحال بمواقف الاطراف المعنية ؛ ومع ذلك ينبغي ألا تقتصر على هذه المواقف . فالتوصيات المبتكرة التي لا تتعارض مع المبادئ المقبولة للجميع والمتصلة بهذه المسألة تعتبر بالاضافة الى المواقف الاساسية للاطراف ، أمورا لها قيمتها ويمكن أن تعزز عملية انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط . وتود مصر أيضا أن تؤكد أننا إذ نحاول الآن بدء مرحلة عملية في إنشاء هذه المنطقة ، ينبغي أن تكون هذه التوصيات محددة وممكنة التنفيذ قدر المستطاع .

٩ - وتود مصر في هذا الصدد أن تطرح الاقتراحات المحددة التالية بشأن "التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها ، الكفيلة بتيسير انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط" :

(أ) ينبغي لدول المنطقة التي لم تصبح أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أن تبادر الى ذلك على وجه السرعة ؛

(ب) ينبغي لدول المنطقة التي لم تخضع منشأتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك من جانبها وأن تبرم اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة ؛

(ج) وإلى حين اتخاذ هاتين الخطوتين :

١١' ينبغي لأطراف المنطقة أن تقدم إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة إعلانات رسمية بأنها تؤيد إنشاء هذه المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وبأنها لن تنتج أو تحوز أسلحة نووية أو أجهزة أخرى للتفجير النووي ؛

١٢' ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تودع لدى مجلس الأمن ، طبقاً للفقرة ٥ من القرار ٦٥/٤٣ ، إعلانات بأنها لن تتخذ اجراءات تتعارض مع إنشاء المنطقة ؛

١٣' ينبغي أن يحيط مجلس الأمن علماً بهذه الاعلانات بالاسلوب المناسب .

(د) ينبغي لدول المنطقة أن تزود الأمين العام بقائمة بمنشأتها النووية الهامة وإبلاغه عما إذا كانت خاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

(هـ) ينبغي للدول الموجودة خارج المنطقة أن تزود الأمين العام بقائمة بالمواد أو العناصر النووية الهامة المصدرة الى الدول الاطراف في منطقة الشرق الاوسط .

١٠ - وقد حاولت مصر بتقديمها للمقترحات المذكورة أعلاه أن تسهم بشكل بناء فسي الدراسة التي دعا اليها قرار الجمعية العامة ٦٥/٤٢ وفي عملية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وستحاول مصر معاودة المساهمة في هذه العملية حسب الاقتضاء مع تطور الدراسة .

- - - - -